الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الجمعة
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعين

الرئيس: السيد سينغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

تقرير الأداء الأول (تابع)

طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.43
24 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

96-82492

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/51/289 و A/51/720)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

تقرير الأداء الأول (تابع) (A/51/7/Add.6 و A/C.5/51/38)

١ - السيد أوغاوا (اليابان): قال إنه يؤيد بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لتحقيق وفورات في الميزانية عن طريق تحسين الإنتاجية والكفاءة، وأعرب عن سروره إزاء ما لاحظه من أن المستوى المقترح لميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ يقل قليلا عن مستوى ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧. واستدرك قائلا إن التوصل إلى ميزانية يكون النمو فيها صفرا أو سالبا ليس هدفا في حد ذاته؛ إذ ينبغي دراسة مخطط الميزانية المقترحة بهدف تعزيز فعالية المنظمة أيضا. ومن ثم، فمن المتعذر تحديد المستوى العام للميزانية لفترة السنتين القادمة حتى تقرر الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ما إذا كان المستوى المقترح سيوفر موارد كافية لتنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف تنفيذا كاملا. وتثار نفس المسألة فيما يتعلق بالوفورات الواجب تحقيقها للحفاظ على الحد الأقصى للميزانية البرنامجية الحالية البالغ ٢ ٦٠٨ ملايين دولار.

٢ - وأردف قائلا إن الأمانة العامة ينبغي أن تذكر بصراحة ما إذا كان بوسعها تنفيذ جميع البرامج التي صدر بها تكليف ضمن مخطط الميزانية المقترحة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد أولوياتها وتقرير ما إذا كان من الواجب إلغاء بعض البرامج أو تأجيلها. وأعرب عن تأييده للتوصية الواردة في الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/720)، بأن تحيط الجمعية العامة علما بمخطط الميزانية المقترحة، ريثما تتوصل إلى قرارها النهائي.

٣ - وأردف يقول إنه رغم أن الاقتراح بإدراج تكاليف البعثات الخاصة ضمن الميزانية انحرف عن الإجراء المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، فإنه يمثل حلا عمليا يؤيده وفده؛ وينبغي إجراء التعديلات التشريعية حتى يمكن تنفيذه. وأيد توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام بشأن هذه المسألة مقترحات تتعلق بالسياسة. كما وافق على الاقتراح الرامي إلى تغيير طريقة حساب النفقات المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومركز فيينا الدولي. وفيما يتعلق بصندوق الطوارئ، ذكر أنه ينبغي تعديل المستوى المحدد على ضوء الخبرة المستفادة حديثا؛ وأن أحد الحلول الممكنة أن يحدد عند مستوى متوسط بين المستوى الذي اقترحه الأمين العام وذلك الذي اقترحته اللجنة الاستشارية.

واختتم قائلا إن سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة لا غنى عنه من أجل تنفيذ البرامج على نحو فعال.

٤ - السيد غوخيل (الهند): قال إن الإدراك المتزايد للحاجة إلى الإصلاح بغية جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء يصحبه عزوف لدى هذه الدول عن الاستفادة من التدابير التي تمكن المنظمة من تعزيز فعالية التكلفة والكفاءة في الأمانة العامة. ونصح الدول الأعضاء بأن تقوم، بدلا من الاكتفاء بالمطالبة بالمزيد من التخفيضات في التكاليف، بتحقيق التوازن بين خفض التكاليف وتوفير الموارد لتدعيم الإصلاحات المنفذة بالفعل.

٥ - وأشار إلى أن مخطط الأمين العام للميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ يشتمل على خفض يبلغ نحو ٢٠٠ مليون دولار بالقيمة الحقيقية، بالمقارنة بالميزانية الحالية. وحيث أنه قد خفض بالفعل ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في الميزانية الحالية، يجب النظر بإمعان فيما إذا كان مخطط الميزانية المقترحة سيتيح التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. وفضلا عن ذلك، يجب أن يظل في الحسبان أن تصور الأمين العام للميزانية المقبلة ليس سوى تقدير أولي للاحتياجات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إذ من المتعذر التنبؤ على وجه الدقة بالأثر الناجم عن القرارات المقبلة لأجهزة الأمم المتحدة، والتضخم، وتقلبات العملة.

٦ - واستأنف يقول إن أثر عملية الإصلاح على تقدير الميزانية للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، لا يلزم أن يكون ذا اتجاه واحد. فعلى سبيل المثال، اضطلع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومركز حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية بجهود لإعادة الهيكلة نتجت عنها وفورات كبيرة، إلا أن إجراء المزيد من التخفيضات في الميزانية من شأنه أن يضر بأنشطتها. ومن أجل الحفاظ على الفوائد المجنية من الإصلاح، ينبغي توفير الأموال الكافية لهذه الأنشطة في الميزانية القادمة. ونظرا لما سيحل بتمويل التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية من تخفيضات إضافية، فقد طلب من الأمانة العامة تأكيدات بأن المخصصات المخفضة ستكفي لتغطية جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف، والناشئة عن المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا في كوبنهاغن، وبيجين، والقاهرة، واسطنبول.

٧ - ومضى قائلا إن اقتراح الأمين العام بتخفض مستوى صندوق الطوارئ يستند إلى الخبرة المكتسبة من الربع الأول من فترة السنتين الحالية. غير أنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن من المحتمل أن تنشأ في أوقات مختلفة أثناء فترة السنتين أنشطة جديرة بالتمويل، ويجب أن يكون الصندوق قادرا على تغطيتها. وأضاف قائلا إن المجال الوحيد الذي لا يقترح الأمين العام إجراء تخفيضات فيه هو مجال البعثات الخاصة. بيد أن رصد الاعتمادات لنفقات ليس لها بعد ولاية تشريعية هو أمر سابق لأوانه ولا يتمشى مع الإجراءات الحالية لإعداد الميزانية. فهذه الأنشطة ينبغي تمويلها وفقا للإجراءات المقررة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وذكر في الختام أن وفده يؤيد النهج العام الذي يتبعه الأمين العام، والذي ينم عن اهتمام بالكفاءة وفعالية التكلفة، شرط ألا يعود ذلك بالضرر على أي من البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف.

٨ - السيدة غويكوتشيا (كوبا): قالت إنها تساند تماما البيان المتعلق بالبنود المطروحة للنظر الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ورغم أن الدورة الحالية ليست منعقدة في سنة للميزانية، فقد نشأت بعض المسائل المتصلة بالميزانية بسبب الموقف السياسي لإحدى الدول الأعضاء التي حاولت أن تخالف نص قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ وروحه، بل وحتى الإجراءات المقررة في القرار ٢١٣/٤١. وأضافت تقول إن هذا القرار الأخير ينبغي تنقيحه تنقيحا كاملا إذا انحرف أي من المقررات المعتمدة في الدورة الحالية عن الإجراءات التي كان قد حددها.

٩ - وأعربت عن أسفها لأن تقارير الأمين العام لا توفر معلومات تفصيلية، ولأن توصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة تفتقر بنفس الدرجة إلى التحديد؛ ومن ثم، فليس بوسع وفدها أن يؤيد هذه التوصيات. وأعرب، فيما يتعلق بتقرير الأداء (A/C.5/51/38)، عن شكها في صحة مستوى الموارد المقترح لفترة السنتين، إذ لا يعكس التقديرات المنقحة، أو الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على القرارات التي تتخذ في الدورة الحالية للجمعية العامة. وتساءلت عن السبب في عدم اشتمال التقرير والميزانية المعاد حسابها على تكاليف خدمات المؤتمرات الناشئة عن عدد من هذه القرارات وطلبت إلى الأمانة العامة توفير المعلومات المستكملة عن هذه الأرقام. وذكرت أنه رغم عدم معارضتها للاقتراح باستيعاب تكاليف الولايات الجديدة من خلال الفائض الناجم عن التغيرات في أسعار الصرف، فهي تتساءل عن السبب في أن الأمين العام لم يقترح استخدام جزء من هذا الفائض لإعادة بعض الأنشطة التي تم إلغاؤها أو تأجيلها. واضافت قائلة أن هذا الفائض، علاوة على ذلك، قد أزال الحاجة إلى زيادة معدل الشغور عن مستواه الحالي المقدر بـ ٦,٤ في المائة. وتساءلت عن معدل الشغور المطلوب لفترة السنتين بعد استعمال مبلغ الـ ٢٩ مليون دولار المتبقي من الفائض بعد الوفاء بنفقات الولايات غير الممولة.

١٠ - وأعربت عن رغبة وفدها في الحصول على تفسير تحريري للسبب في تصنيف نفقات بعثة تقصي الحقائق المشار اليها في الفقرة ١٦ (أ) '١' ج من الوثيقة A/C.5/51/38 على أنها غير منظورة واستثنائية، في حين أن تمويل هذه الأنشطة رصدت له اعتمادات في الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية الحالية. وذكّرت بأن الاعتمادات الناشئة عن استعمال صندوق الطوارئ ينبغي، عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، أن تضاف إلى مجموع قيمة الميزانية لفترة السنتين.

١١ - وأردفت قائلة إن المخطط البرنامجي المقترح لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/51/289) يعكس فيما يبدو القرارات السياسية أكثر مما يعكس الحاجة إلى تنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف، ومن ثم ينحرف عن القرار ٢١٣/٤١. وقالت إن من الجدير بالذكر أن مفهوم النمو الصفري لم ينل تأييدا في أي من قرارات الجمعية العامة. ومن غير المتصور أن يكون الأمين العام قد اتخذ المستوى الحالي للاعتمادات كنقطة انطلاق بدلا من مستوى الإنفاق المعتمد في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ (٢٠٠ ٢٦٥ ٧١٢ ٢ دولار). فعلى أساس الرقم الأخير، تبلغ القيمة الحقيقية لتخفيضات الميزانية المقترحة ١٠ في المائة، ومن الواضح أنه لا يمكن تنفيذها دون إلحاق ضرر كبير في البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف. وعلاوة على ذلك، فإن مخطط الميزانية المقترحة يتجاهل الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة

٥٠/٢٣٠ الذي يذكر تحديدا أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد اعتمدت في ظل ظروف فريدة ولا تشكل سابقة. وينبغي للأمانة العامة أن تقدم تفسيرا في هذا الصدد.

١٢ - وأعربت عن اتفاقها التام مع مجموعة الـ ٧٧ في أن التخفيض المتوقع في الميزانية، في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، البالغ ٢٠٤,٧ من ملايين الدولارات، ينبغي إضافته إلى المبلغ الإجمالي لمخطط الميزانية لفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، وفي أن عدد الوظائف التي سيتم إلغاؤها ينبغي تخفيضه بما يتفق مع ذلك. وكان من الواجب ألا تستخدم الأمانة العامة مخطط الميزانية لاقتراح تغييرات تحتاج إلى قرارات سياسية. وأعربت عن قلقها بصفة خاصة بشأن اقتراح إدراج ٧٠ مليون دولار للأنشطة المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، إذ أن ذلك بمثابة إنشاء صناديق طوارئ مصغرة على نحو تعسفي وانتقائي، ويبدو وكأنه حصيلة لمفاوضات حكومية دولية أكثر مما يستند إلى أسباب تقنية سليمة. ومن ثم، ينبغي خصم هذا المبلغ من المجموع.

١٣ - واستطردت قائلة إن نفقات شراء المعدات لإدارة شؤون الإدارة والتنظيم كان من الواجب إدراجها في الميزانية، وإنه ينبغي الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة. واختتمت كلامها بتكرار طلبها بأن يزود الأمين العام الوفود بالمعلومات المطلوبة في الفقرة ١٨ من تقير اللجنة الاستشارية (A/51/720) تسهيلا لعملية اتخاذ القرار.

١٤ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التالية المرتبطة به: استونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، فذكّر اللجنة بأن المقصود من مخطط الميزانية أن يمثل تقديرا أوليا، وينبغي لذلك أن ينظر اليه على أنه مجرد رقم تخطيطي. ورغم ذلك، إذا استمرت الافتراضات الحالية، فإنه ينبغي للصياغة اللاحقة للميزانية البرنامجية أن تحترم هذا الرقم، من أجل كفالة المسؤولية والانضباط فيما يتعلق بالميزانية. وأردف يقول إن الإجراءات الحالية، كالإجراءات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، نصت على سبل للتصدي لنفقات إضافية معينة؛ ومن ثم لا ينبغي اعتبار رقم الميزانية، بعد اعتماده، حدا أقصى جامدا. ومن هذا المنطلق، فإن الوفورات المقترحة البالغة ٢٠٠ مليون دولار في الميزانية الحالية، والتي ستنشأ عن الزيادة في الإنتاجية، هي رقم تخطيطي. وينبغي تقديم التبريرات الكاملة في الميزانية البرنامجية المقترحة لما يرد في مخطط الميزانية من مكاسب إضافية ناشئة عن الإنتاجية أو وفورات ناجمة عن الكفاءة، وفقا للطلب الوارد بالفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/51/720).

١٥ - وذكر أن الدافع وراء الإبقاء على أي معدل للشواغر ينبغي أن يكون الكفاءة بدلا من أن يكون التوفير، كما ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لنتائج نظام تقييم الأداء عند تحقيق هذه الشواغر. وأضاف قائلا إن ثمة حاجة لحماية المجالات ذات الأولوية في الميزانية البرنامجية، وإنه ينبغي تخصيص نسبة أعلى من موارد الميزانية العادية لحفظ السلام، وحقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية. ومضى يقول إن التخفيض المقترح في خدمات الدعم المشتركة، بما فيها خدمات المؤتمرات، يفوق كثيرا المتوسط العام للتخفيض

المقترح، وطالب بتأكيدات بألا تؤدي تدابير التوفير المقترحة إلى إضعاف نوعية الخدمات اللغوية، ولن تنتج عنها تخفيضات في خدمات المؤتمرات تكون أعلى من متوسط التخفيضات في الميزانية ككل.

١٦ - ورحب بالاعتماد المقترح للبعثات الخاصة، الذي من شأنه أن يكفل عدم تعريض تشغيلها المرتقب للخطر من جراء عدم توافر التمويل المؤكد. وقال إن الاتحاد الأوروبي مرن فيما يتعلق بكيفية تخصيص هذا الاعتماد وتقدير نسبه في إطار الميزانية البرنامجية، ويؤيد توصية اللجنة الاستشارية ذات الصلة (A/51/720، الفقرة ٥). وأضاف قائلا إن الاقتراح الرامي إلى بيان الاعتمادات على أساس صاف، لا على أساس إجمالي، فيما يتعلق بالأنشطة ذات التمويل المشترك سيعكس المستوى الحقيقي للإنفاق بدقة أكبر. واستدرك قائلا إنه يتساءل عما إذا كان ينبغي وضع هذا التغيير في الاعتبار عند مقارنة المستوى العام للاحتياجات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بمستواها في فترة السنتين الحالية.

١٧ - وأعرب عن تأييده لقائمة الأولويات لفترة السنتين القادمة الواردة في الفقرة ١٠ من المخطط المقترح. واستدرك يقول إنه، بالنظر إلى أهمية صندوق الطوارئ المنشأ بموجب إجراءات الميزانية الحالية، ينبغي للأمين العام أن يقدم تفسيرا أوفى للسبب في وجوب تخفيض في الصندوق إلى نسبة ٠,٢٥ في المائة من المستوى العام للموارد.

١٨ - السيد أوغاوا (اليابان): أعرب عن سروره إزاء انخفاض مستوى الاعتمادات المنقحة الواردة بتقرير الأمين العام (A/C.5/51/38) عن مقدار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، رغم الولايات الإضافية والمصاريف غير المنظورة والاستثنائية، حتى وإن كان الخفض يعزى أساسا إلى التغيرات في أسعار الصرف. وقال إن وفده لاحظ الاحتياجات المقدرة للبعثات في غواتيمالا، والسلفادور، وأفغانستان، ويطلب إلى الأمانة العامة تقديم قائمة شاملة بالاحتياجات الإضافية المقدرة. وأضاف قائلا إنه يفهم أن الاتجاه الحالي لأسعار الصرف قد يخفض الاحتياجات الفعلية وأن الآثار المالية المترتبة على توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية لا يمكن التأكد منها حتى تكمل اللجنة الخامسة نظرها في هذه التوصيات. وذكر أن وفده سوف يحدد موقفه النهائي بعد أن يتناول الأمين العام المسائل المعلقة التي أثيرت، وبعد أن تنظر فيها الجمعية العامة، كما أشير بالفقرة ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/51/7/Add.6).

١٩ - السيد أتيانتو (اندونيسيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقته ممثلة كوستاريكا بشأن البنود بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأييدا كاملا. وأضاف أن مسألة التخفيض الإضافي المقترح في الموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، لا سيما في مجال التعاون الإنمائي الدولي والإقليمي، تشكل مصدر قلق عميق لوفده. وذكر أن جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف في هذا المجال ينبغي أن تتلقى ما يكفي من الموارد لتنفيذها تنفيذا كاملا.

٢٠ - واستأنف يقول إنه ما دام مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة ليس إلا تقديرا أوليا، ينبغي للوفود أن تواصل العمل معا وأن تدرس جميع الخيارات المتاحة. وتساءل عما إذا كان من المناسب اعتماد ميزانية

برنامجية يكون النمو فيها صفرا أو سالبا، نظرا للحاجة المتزايدة إلى أن تفي المنظمة بدورها الفريد في الأحداث العالمية.

٢١ - السيد نور (مصر): أيد أيضا البيان الذي ألقته ممثلة كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٢ - وقال إنه ينبغي منح أولوية لتنفيذ البرامج والأنشطة التي أقرتها الجمعية العامة تنفيذا كاملا. وأضاف قائلا إن أي أنشطة جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين ينبغي إقرارها بعد اعتماد الميزانية، وإنه ينبغي أن يكون في الإمكان رصد اعتمادات جديدة دون التأثير سلبا على الأنشطة الأخرى.

٢٣ - واستطرد يقول إنه مما يؤسف له أن تقرير الأداء لم يقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، إذ سيتعذر على الدول الأعضاء الحكم على مدى تنفيذ البرامج والأنشطة التي تم إقرارها. ومضى يقول إنه رغم ترحيب وفده بالجهود المتواصلة الرامية إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، لم يتم تقديم تفسير مقنع يؤيد توفير مبلغ ٢٠٤,٧ ملايين دولار في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. وينبغي توفير المزيد من التفاصيل عن كيفية تحقيق هذه الوفورات. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن صندوق الطوارئ.

٢٤ - السيدة تشن يوي (الصين): أعربت عن تأييدها الكامل للبيان الذي ألقته ممثلة كوستاريكا بشأن موضوع تقرير الأداء.

٢٥ - وقالت إن أهم هدف للميزانية هو أن تكفل إتاحة الموارد الكافية للبرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف، والتي لا ينبغي لإجراءات التوفير أن تؤثر سلبا في التنفيذ الكامل لها. وأضافت قائلة إن أي وفورات تنشأ من مصادر مثل التغيرات في أسعار الصرف ينبغي أن تستعاد في الميزانية. ومن المطلوب تقديم تفسيرات إضافية بشأن التوفير المقترح لمبلغ ٢٠٤,٧ ملايين دولار، كما يجب رصد مخصصات لمواجهة الزيادة الممكنة في الولايات والمصاريف غير المنظورة أو الاستثنائية.

٢٦ - وأردفت قائلة إن اقتراح تحقيق زيادة صفرية أو سالبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ سيكون في المرحلة الراهنة أمرا تعسفيا وغير واقعي، وأن اقتراح تحديد المستوى العام لصندوق الطوارئ بالاستناد فقط إلى خبرة السنتين السابقتين أمر مشكوك في إمكان الاعتماد عليه وفي سلامته.

٢٧ - السيد مايغا (مالي): أعرب عن تأييده لبيان ممثلة كوستاريكا الذي ألقته بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يجب إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه بينما يتقيد مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة شكلا بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، فإن مضمونه لا يتقيد بهذا القرار. فلم يخصص ما يكفي من الاعتمادات لتمويل الولايات الجديدة

ذات الطابع غير المنظور، كما ينبغي الإبقاء على صندوق الطوارئ عند نسبة ٠,٧٥ في المائة، بدلا من ٠,٢٥ في المائة، من الميزانية العادية، خاصة في وقت يتسم بالمصاعب المالية.

٢٩ - السيدة فيغويرا (فنزويلا): أيدت البيان الذي ألقته ممثلة كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات بالسياسة العامة قبل أن يقدم ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٣٠ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): ذكّر بأن الهدف من تقرير الأداء، كما جاء في الفقرة ١، هو "تحديد التعديلات اللازمة نتيجة للتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وفي المعايير المفترضة في حساب الاعتمادات الأولية"؛ أي أنه، بعبارة أخرى، عملية تقنية في إعادة تقدير التكاليف. واستطرد يقول إن التخفيضات في التكاليف التي اقترحها الأمين العام، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، والتي تبلغ ١٥٤,١ مليون دولار، على نحو ما وردت به في الوثيقة A/C.5/50/57/Add.1 لا تزال سليمة. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا إعداد تقرير بشأن الوسائل الممكنة لاستيعاب تكلفة الولايات الجديدة. ونتيجة لإعادة تقدير التكاليف، تحققت وفورات تكفي لهذا الغرض. واستدرك يقول إن الجمعية العامة، مع ذلك، لم تكلف الأمين العام باستخدام أي من الوفورات الناجمة عن إعادة تقدير التكاليف للتعويض عن أية تخفيضات مقترحة في التكاليف؛ وإن ذلك يتطلب قرارا آخر من الجمعية العامة.

٣١ - وانتقل إلى مسألة خدمة المؤتمرات، فذكّر بأن الأمانة العامة قد طلب منها توفير الخدمات لعدد من الاجتماعات بالإضافة إلى العدد المقرر في جدول المؤتمرات. وذكر بأنه قد حددت، في الوثيقة A/C.5/51/22، ثلاث مجموعات من الاجتماعات من المتعذر توفير خدمات المؤتمرات لها دون موارد إضافية، بينما ورد في الوثيقة A/C.5/51/22/Add.2 أنه إذا اختارت اللجنة الخامسة أن تستخدم كامل مدة الـ ١٥ أسبوعا من خدمة الاجتماعات المحجوزة لاجتماعاتها المعقودة فيما بين الدورات في عام ١٩٩٧، فلن تتاح موارد لخدمة هذه المجموعات الثلاث من الاجتماعات. ومن ناحية أخرى، إذا وافقت اللجنة الخامسة على الاجتماع لفترة أقصاها ثمانية أسابيع فيما بين دوراتها العادية، فإنه يمكن تخصيص الرصيد المتبقي للأسابيع السبعة لخدمة المجموعات الثلاث من الاجتماعات.

٣٢ - وردا على سؤال عن قرار الأمين العام بإيفاد ممثل إلى نيجيريا، ذكّر بأن قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٠ طلب إلى الأمين العام الاضطلاع بمهمة للمساعي الحميدة في ذلك البلد. وأن الأمانة العامة ستوفر مزيدا من التفاصيل في اجتماع غير رسمي، إذا كان ذلك مستصوبا.

٣٣ - وردا على سؤال بشأن الاحتياجات الإضافية التي ستقدم الى اللجنة قبل نهاية عام ١٩٩٦، قال إن المبلغ الذي اشار اليه الرئيس في الجلسة السابقة تم حسابه على أساس صاف، وكان ينبغي أن يقدم على أساس إجمالي. وأضاف قائلا إن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي لم ينظر فيها بعد هي: ٣ ٥١٦ ٠٠٠ دولار لأفغانستان،

و ٠٠٠ ٦٠٢ ٧ دولار لغواتيمالا، و ٠٠٠ ٤٧٦ دولار للسلفادور. ومن المفهوم أنه سيصدر مشروع قرار آخر بشأن البعثة المدنية في هايتي؛ وسوف تحسب آثارها المترتبة في الميزانية البرنامجية في حينها.

٣٤ - وأردف قائلا إن تقرير الأداء قد أخذ في الاعتبار، على غرار السنوات الماضية، توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وستجرى التعديلات المناسبة متى توصلت اللجنة إلى قرار بشأن هذه التوصيات. أما عن مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فقد أعرب عن أمله في أن تقوم الجمعية العامة، استنادا إلى المخطط، بتزويد الأمانة العامة من جديد بالمبادئ التوجيهية اللازمة لتمكينها من إعداد ميزانية برنامجية. وإذا لم يتيسر الحصول على قرار من الجمعية العامة، فإن الأمانة العامة ستعتبر أنه يتعين عليها أن تعد ميزانية برنامجية مقترحة على أي حال، إذ أن على الأمين العام واجبا صادرا بتكليف، بموجب دورة الميزانية المتبعة، بأن يقدمها في أوائل عام ١٩٩٧. وسوف تفعل الأمانة ذلك استنادا إلى المخطط المعروض أمام اللجنة.

٣٥ - وردا على أسئلة وجهها أعضاء اللجنة، أوضح أن المقصود من المخطط أن يشكل أساسا للمداولات والمفاوضات: فمستوى الموارد وتخصيصها قرار سياسي تتخذه الدول الأعضاء، في حين أن دور الأمين العام هو تسهيل التوصل إلى توافق الآراء. وقد أكدت اللجنة في الشهور الأخيرة من جديد قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، بيد أنها اتخذت أيضا إجراءات لا تتمشى مع هذا القرار وتسبب للأمانة العامة مصاعب كبيرة في الاستجابة للآثار المالية المترتبة على مشاريع القرارات المقدمة من الدول الأعضاء. ومضى يقول إن الغرض من اقتراح الأمين العام هو تسهيل هذه الحالة؛ فإذا رأت الدول الأعضاء أنه مفهوم جدير بالمتابعة، فإنه يسر الأمانة العامة أن تدخل في مناقشات بشأن هذه المسألة.

٣٦ - واستطرد يقول إن تحديد حجم صندوق الطوارئ قضية تتعلق بالسياسة العامة، وهي مسألة تقدير أكثر من كونها عملية علمية. وإن القرار في هذا الشأن يرجع إلى الدول الأعضاء.

٣٧ - وأوضح أن الأمين العام قد حدد ستة مجالات ذات أولوية ملتمسا التوجيه من الدول الأعضاء فيما يتعلق بتخصيص الموارد.

٣٨ - وقال، فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة المباشرة التي حددتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/51/720)، إن أسعار الصرف ومعدلات التضخم المستخدمة في المخطط (الفقرة ١٨ (أ)) هي تلك التي وردت في الاعتمادات الأولية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، والتي أقرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسوف يحتاج مديرو البرامج إلى أن يضعوا في الاعتبار النواتج المرجأة أو المؤجلة أو المخفضة (الفقرة ١٨ (ب))، في سياق المقترحات النهائية للأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية. ولا يمكن إعطاء تحليل لمبلغ الـ ٢٠٤,٧ ملايين دولار (الفقرة ١٨ (ج)) حتى يتم تلقي الطلبات المقدمة من مديري البرامج، كما أشارت اللجنة الاستشارية.

٣٩ - وتابع يقـــول إنـه ورد اقتـراح بالإبقاء على معدل شغور نسبته ٦,٤ في المائة (الفقرة ١٨ (د)) لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، عندما يفوق المبلغ مقدار الـ ٥٠ مليون دولار التقريبي الخاص بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويتصل مبلغ الـ ٨ ملايين دولار الذي أشارت اليه اللجنة الاستشارية (الفقرة ١٨ (هـ)) بنشاطين: الموئل الثاني المنعقد في عام ١٩٩٦، وحيازة المعدات لمحكمة العدل الدولية. وقد حذف كلاهما من المخطط وفقا للمنهج الموحد.

٤٠ - واختتم كلامه قائلا إن مديري البرامج يلزم أن يضعوا في اعتبارهم، لدى صياغة مقترحاتهم للميزانية، الأنشطة المستمرة والمرجأة والتي أقرت حديثا للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، فضلا عن الأنشطة الجديدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (الفقرة ١٨ (د)). وفي سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، يجب أن تعطى الأولوية للأنشطة التي أقرت حديثا لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤١ - السيد نور (مصر): قال إن وفده ليس مقتنعا بالتفسيرات التي قدمها المراقب المالي بشأن الإجراء المتبع فيما يتعلق بتمويل أنشطة حفظ السلام التي أقرت بعد اعتماد الميزانية. وإن المواقف السياسية للدول ينبغي ألا تشغل الأمانة العامة ما دامت لا توجد ولاية سياسية محددة، وإن الإذن الوحيد ذا الصلة هو قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي ينبغي أن تنفذه الأمانة العامة بكل دقة.

طلب إعانة لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (تابع) (A/C.5/51/33)

٤٢ - السيد شتاين (ألمانيا)، نائب الرئيس،: قال إنه قد تم التوصل إلى اتفاق خلال المشاورات غير الرسمية على أن توضع مذكرة الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية في الاعتبار.

٤٣ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده كان يأمل في أن تقطع الإعانات عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بيد أنه اقتنع بأن منتصف فترة السنتين ليس هو الوقت المناسب لذلك. واستدرك يقول إنه سوف يرحب بإدراج نوع من الإشارة إلى ذلك في مشروع قرار اللجنة المتعلق بالميزانية.

٤٤ - الرئيس: اقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علما بمذكرة الأمين العام (A/C.5/51/33) وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الشأن.

٤٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥